الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها

(دراسة تأصيلية تحليلية)

إعداد
أ. د/ بدرية بنت حسن بن سعيد الغامدي
أستاذ مساعد جامعة الباحة - كلية الشريعة والقانون

الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها (دراسة تأصيلية تحليلية)

بدرية بنت حسن بن سعيد الغامدي
قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: omsaeed٢٠١١@hotmail.com

ملخص البحث:

يقدِّم هذا البحث دراسة شرعيّة أصوليّة لقضية مهمة من القضايا التي تمثِّل تحديًّا كبيرًا في الشأن الإسلامي في العالم في وقتنا الحالي وهي "الفتوى الإلكترونيّة"، وقد عالجت الدراسة جملة من المسائل المتعلقة بالفتوى الإلكترونية؛ مثل: الوقوف بدايةً على مفهومها والفرق بينها وبين (فتوى الذكاء الاصطناعي) وبيان أبعادها ومقوماتها والمعوقات والتحديات التي تواجهها، وموقف الشريعة منها، والحرص على بيان أثرها على نشر الدعوة الإسلامية، وتعزيز وسائل استخدامها، ولم تغفل الدراسة دور الذكاء الاصطناعي وأثره في فضاء الفتوى. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها وشرفها من شرف الموضوع نفسه وأهميته، لا سيما بالنّظر إلى التطوّر الإلكتروني المتسارع، والذي ينبغي أن تواكبه الفتوى ومراكزها في عالمنا المعاصر، ولذلك فقد رام الباحثُ جمع ودراسة أهم الإشكالات التي تواجه الفتوى الإلكترونية والمؤسسات القائمة عليها والمُفتين، فقام بعرض هذه الضّوابط والمعايير، واقترح جملة من الطّرق والآليات الإلكترونية الحديثة التي تساعد المفتي على إصدار الفتوى الإلكترونية، وتذلّل الصّعوبات والعقبات التي تعترضه. وقد جمعت الدراسة بين منهجين علميين أساسيين هما المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، فيكون المنهج الوصفي هو الأساس في دراسة الظاهرة ويساعده المنهج التحليلي على معرفتها وتحليلها وإيجاد الحلول الناجحة لها، مما يؤدي الى نجاح العملية البحثية. وقد خلُص البحثُ إلى جملة من النّتائج العلميّة والعمليّة المتعلّقة بالفتوى الإلكترونيّة، وعدد من التّوصيات المهمة منها : إن أمتنا الإسلامية بحاجة لتجديد الخطاب الإفتائي المعاصر؛ وذلك لمواجهة خطر الفكر المنحرف الهدام للمجتمع، وإرساء الفهم الصحيح للدين الحنيف بمنهجه المعتدل في إرساء قيم التسامح والسلام والمواطنة والتعايش المشترك.

الكلمات المفتاحية: الفتوى الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، تحديات الفتوى، دار الإفتاء ، المستفتي.

Electronic Fatwas and Their Status in Islamic Law: A Foundational and Analytical Study

Badriyyah bint Hassan bin Saʿīd al-Ghamdi

Department of Uṣūl al-Fiqh, College of Sharīʿa and Law, Al-Baha University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: omsaeed٢٠١١@hotmail.com

Abstract:

This study offers a juristic and methodological inquiry into a pressing issue in contemporary Islamic legal discourse: the phenomenon of electronic fatwas. It investigates a range of questions surrounding their definition, scope, and distinguishing features—particularly in contrast to fatwas generated by artificial intelligence—while examining their legal status, practical foundations, operational challenges, and implications for Islamic outreach. The study further addresses the evolving role of digital technologies, including artificial intelligence, in the sphere of iftāʾ.

The importance of this subject derives from its relevance to one of the most rapidly developing arenas in the modern Islamic world: the digitization of legal and religious guidance. The research engages directly with the accelerating pace of technological change and the urgent need for fatwa institutions to adapt accordingly. To this end, the study identifies key challenges confronting electronic fatwas and the bodies responsible for issuing them, including institutional obstacles, regulatory gaps, and functional limitations.

The research proposes a set of normative guidelines and operational standards for electronic fatwa issuance and introduces a number of modern technological mechanisms that can assist muftīs in navigating this digital environment.

The study is grounded in two complementary methodologies: the descriptive method, which outlines the phenomenon and its key dimensions,

and the analytical method, which is employed to assess these challenges and formulate viable responses. This integrated approach enables a comprehensive understanding of the field and supports the formulation of actionable solutions.

Among the study's main findings is the affirmation that the Muslim community today requires a renewal of the fatwa discourse—one that confronts the threat of ideological extremism while reaffirming the core values of Islamic moderation, tolerance, and peaceful coexistence. Electronic fatwas, when developed within a rigorous Sharīʿa framework, have the potential to strengthen public trust, broaden the accessibility of religious guidance, and support global efforts to communicate Islam's ethical and legal teachings in the digital age.

Keywords: Electronic Fatwa, Artificial Intelligence, Fatwa Challenges, Fatwa Institutions, Questioners (Mustaftīn).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحَمْدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وعَلَّمَه البيانَ حمدًا يليق بكمال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ بُعِثَ للجِنِّ والإنسانِ، بأبلغ بيان، وبمعجزة القرآن، وعلى أصحابه الأجلاء الكرام، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فقد أكمل الله الدين وأتم النعمة، وشرع لنا شريعة كاملة شاملة، صالحة لكل زمان ومكان، تحقق سعادة الإنسان في العاجل والآجل، وجعل من الأمة مبلغين عن الله ورسوله، ناشرين أحكام الشريعة في ربوع الأرض، محدثين بأحكام الشريعة من حلال وحرام، مبينين علل الشارع الحكيم فيما شرع؛ ومع مرور الأيام وظهور المستجدات ووقوع النوازل؛ يصبح الناس بحاجة دائمة إلى معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بها؛ لذا فإن "الفتوى" أمر لازم قيامه في المجتمع في كل عصر ومصر، حيث إن الناس في حاجة دائمة إلى التبصرة بأمر دينهم ودنياهم.

ومع التقدم العلمي الهائل في وسائل التكنولوجيا الحديثة، لاسيما مع بروز تطبيقات التواصل الاجتماعي المتعددة من خلال الهواتف الذكية وتداولها عبر الشبكة الإلكترونية العالمية "الإنترنت"، أصبح أمر تبادل المعلومات والمعارف في شتى العلوم ومختلف المجالات بين الناس والحصول عليها أمرًا سهلا ومتاحًا للجميع، ولم يكن الخطاب الديني بمنأى عن تلك الثورة المعلوماتية التكنولوجية، أما عن "الفتوى" باعتبارها أحد تجليات الخطاب الديني الذي يُتَلَقَّى بنوع من القداسة واليقين فقد دخلت مرحلة جديدة مع تلك الثورة الرقمية التكنولوجية احتلت فيها مكانة كبيرة وراسخة على المواقع الإلكترونية المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي، بشكل يثبت أنه لم يعد ممكنًا ضمان استمرارية الأجهزة الدينية الرسمية في احتكار الفتوى.

وبناء عليه فقد أصبح موضوع الإفتاء الإلكتروني هو أحد مواضيع الحقل الديني الأكثر إثارة للجدل اليوم، فإذا كان مجمل التحولات الدينية تشكل مجالًا للنقاش فإن صناعة الفتوى وانتشارها الواسع عبر العديد من المنابر والفضائيات والمنصات والمواقع الإلكترونية أحد التحديات التي تبرز في الحقل الديني بشكل

أصبح معه الوضع الديني متشعبًا جدًّا، مما يصعب ضبطه وتحجيم حركته.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع وعظيم أثره في حركة تطوير الخطاب الديني في يومنا هذا، وفي نشر الدعوة الإسلامية التي هي فرض على كل مسلم ومسلم، فقد رأيت أن أسطر هذا البحث لأبين من خلاله المقصود من الفتوى الإلكترونية ومقوماتها، وموقف الشرع منها.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها وشرفها من شرف الموضوع نفسه وأهميته وهو "الفتوى" التي لا تستقيم حياة المسلمين وشئون دينهم ودنياهم إلا بوجودها ووجود من يفتيهم ويفقههم في أمورهم بما يتناسب مع الشرع الحنيف وهنا تكمن خطورة الفتوى وأهميتها التي جعلت الأصوليين والفقهاء يحيطونها بجملة من المعايير والضوابط التي تضمن أهليّة المفتي ومناسبة الفتوى للشرع والسنة ومذاهب الأئمة المتفق عليها، ومراعاتها لأحوال المستفتي المختلفة، وإذا كان هذا هو أمر الفتوى منذ قديم الزمان فإنها في عصرنا الحديث أشد خطرًا؛ وذلك نظرًا لما يتسم به العصر من انفجار معلوماتي إلكتروني في وسائل التواصل والاتصال، ومن ثم دخول "الفتوى" طورًا جديدًا في وسائلها ومقوماتها وتحدياتها مع ظهور "الفتوى الإلكترونية"، الأمر الذي شحذ همم الفقهاء والعلماء لإعادة النظر في أحكامها وضوابطها، والعمل على اقتراح وسائل جديدة لتعزيز الفتوى الإلكترونية وآليات تطبيقها وتطويرها بما يتناسب مع العصر والمستفتي وقبل ذلك مطابقتها للشريعة الإسلامية من منابعها الأصيلة، وتأهيل الأجيال الجديدة من المفتين، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع وتعالقه مع عدة قضايا في غاية الخطورة والأهمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة والمواقع الإلكترونية المختلفة بإيجابياتها وسلبياتها، والذكاء الاصطناعي وأثره في صياغة الفتوى، وحال المفتي وحال المستفتي وظروف العصر، وغيرها العديد من القضايا المهمة التي تتعالق مع أمر الفتوى، ورغبةً مني في استجلاء محاور هذا الموضوع الأصولي الدقيق وسبر أغواره، فقد رأيت كتابة هذا البحث الموسوم بعنوان: " الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها دراسة تأصيلية تحليلية"، ويهدف هذا البحث لأمور منها:

١- تأصيل "الفتوى الإلكترونية" الصحيحة بما يوافق الكتاب والسنة وفهم علماء

الأمة.

٢- إظهار الحكم الشرعي في مستجدات النوازل من خلال وسائل التواصل الحديثة: تحقيقا لرسالة الإسلام الخالدة العالمية.

٣- عرض لأبرز إيجابيات وسلبيات فضاء "الفتوى الإلكترونية".

٤- أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى في العصر الحديث.

٥- المساهمة في تكوين قاعدة من وسائل تعزيز "الفتوى الإلكترونية" وآليات تطبيقها.

حدود الموضوع وضوابطه:

أمَّا الحدود الزمانية: العصر الحديث والمعاصر.

وأمَّا الحدود المكانية الواقعية: فلم اختص بلدًا أو مكانا محددا بالحديث فالشبكة الإلكترونية بتشعبها وتغلغلها في كل مكان وكل بلد تمثِّل الحدود المكانية الفعلية للبحث.

منهجية البحث:

وصمدًا لتلك الغايات وتحقيقًا لما سبق من أهمية الدراسة فقد اتبع البحث إجراءات المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يتسم بشموليته الواسعة ومرونته الكبيرة؛ وكما يتضح فإن لدراسة ستجمع بين منهجين علميين أساسيين هما المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، فيكون المنهج الوصفي هو الأساس في دراسة الظاهرة؛ حيث يقدم البحث من خلاله الظاهرة أو المشكلة العلمية محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات والبيانات الموثوقة وعرضها بشكل موضوعي ومنطقي بعيدًا عن الذاتية والآراء الشخصية، ويساعده المنهج التحليلي على معرفتها وتحليلها وإيجاد الحلول الناجحة لها، مما يؤدي الى نجاح العملية البحثية.

ومن ثم فسيقوم الباحث بتقديم عرضًا تأصيليًّا للفتوى وأهميتها ثم بيان المقصود من "الفتوى الإلكترونية" ووصف مقوماتها وبيان إيجابياتها وسلبياتها، وموقف الشرع منها، ثم بيان أثر الذكاء الاصطناعي على صياغة الفتوى في عصرنا، ثم عرض لآليات تعزيز فضاء الفتوى الإلكترونية، وباستخدام أدوات المنهج

التحليلي وإجراءاته العلمية نوضح دور الفتوى الإلكترونية وأثرها في نشر الدعوة الإسلامية، وكانت "الملاحظة" هي الأداة الأساسية التي اعتمد عليها البحث في منهجه، مستندًا في ذلك على القرآن الكريم والسنة النبوية ومذاهب أئمة المسلمين وآرائهم، وأبحاث الدعاة والمختصين المهتمين بتطور الخطاب الديني ومواكبة فضاء الإفتاء الرقمي أو الإلكتروني.

أمَّا خُطَّة البحث التي سِرتُ عليها، فهي على النحو التالي:

- **المقدمة:** وتشتمل على: استهلال يعرض فكرة البحث، مع أهمية الموضوع، ومشكلته، مع بيان الأهداف التي ترنو إليها الدراسة، وأهمية البحث، والمنهج المتبع، والخطة التي سرت عليها.

- ثم قَسَّمته إلى **ستة مطالب**؛ تناولت في **المطلب الأول** مفهوم "الفتوى الإلكترونية" ومقوماتها، وموقف الشرع منها. أمَّا **المطلب الثاني** فقد قدمت فيه عرضًا ليس موسَّعًا وليس مُخِلًّا للمميزات والعيوب للفتوى الإلكترونية. أمَّا **المطلب الثالث** فقد تناولت فيه أهمية الفتوى الإلكترونية ودورها في نشر الدعوة الإسلامية، مع عرض لجهود بعض الدول لإنماء الفضاء الإلكتروني للفتوى وتقنين استخدامه، أمَّا **المطلب الرابع** فقد خصَّصته لبيان تلك التحديات التي تواجه "الفتوى الإلكترونية". ثم تناولت في **المطلب الخامس** وسائل تعزيز الفتوى الإلكترونية وآليات تطبيقها، فيما يخص جيل المفتين أو ما يخص البنية التحتية الإلكترونية، وأخيرًا تناولت في **المطلب السادس** أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى في العصر الحديث.

- ثم **الخاتمة:** وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

- ثم **قائمة المصادر والمراجع**.

المطلب الأول

مفهوم الفتوى الإلكترونية

انطلاقا من ضرورة تحديد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالبحوث والدراسات العلمية قبل الدخول في مضمونها، وذلك لتجنب الغموض أو الإشكال على القارئ، فقد خصصت المطلب الأول للوقوف على مصطلح الفتوى لغة واصطلاحا ثم بيان المقصود من الفتوى الإلكترونية.

١- الفتوى لغة واصطلاحًا:

- الفتوى لغةً: "الفُتْيَا هي اسم من: أفتى العالم، إذا بين الحكم[(١)]". وقال في اللسان: "أفتاه في الأمر؛ أبانه له وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء... ويقال أفتيت فلانا رؤيا رآها إذا عبرتها له وأفتيته في مسألته إذا أجبته عنها وفي الحديث أن قوما تفاتوا إليه معناه تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا يقال أفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه والاسم الفتوى... والفتيا تبيين المشكل من الأحكام أصله من الفتى وهو الشاب الحدث الذي شب وقوي فكأنه يقوي ما أشكل ببيانه فيشب ويصير فتيا قويا وأصله من الفتى وهو الحديث السن وأفتى المفتي إذا أحدث حكما وفي الحديث الإثم ما حك في صدرك وإن أفتاك الناس عنه وأفتوك أي وإن جعلوا لك فيه رخصة وجوازا.. والفتيا والفتوى والفتوى ما أفتى به الفقيه..[(٢)]".

- الفتوى اصطلاحًا: تعدَّدت تعريفات الأصوليين للفتوى، منها:

تعريف الشاطبي بأنها: "الإخبار بحكم الشرع، لا على وجه الإلزام[(٣)]. وقد

---

(١) ينظر: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ت. نحو ٧٧٠هـ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دراسة وتحقيق :يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.٤٦٢/٢ :

(٢) لسان العرب ج١٥/ص١٤٧-١٤٨، تاج العروس ج٣٩/ص٢١١، المغرب في ترتيب المعرب ج٢/ص١٢٢، المحكم والمحيط الأعظم ج٩/ص٥٢٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣/ص٤١١، المصباح المنير ج٢/ص٤٦٢.

(٣) فتاوى الإمام الشاطبي ٦٨.

عرَّفها البهوتي بقوله: "هي تبين الحكم الشرعي للسائل عنه[١]"، وقال ابن حمدان الحنبلي ٦٩٥هـ عن المفتي: "عو المخبر بحكم الله تعالى؛ لمعرفته بدليله، وهو المخبر عن الله بحكمه، وقيل: هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعًا بالدليل، مع حفظه لأكثر الفقه[٢]"، فالمفتي "مخبر عن الحكم الشرعي، وهو إما مخبر عن الله عز وجل وعن رسوله ، وإما مخبر عما فهمه من كتابه[٣]".

١- المقصود بالفتوى الإلكترونية: لا يختلف مفهوم الفتوى الإلكترونية عن المفهوم العام للفتوى لغة أو اصطلاحًا الذي سبق التعريف به إلا في الوسيلة التي تُطلَب وتؤخَذ عن طريقها الفتوى؛ فهي أخذ الفتوى عن طريق المنصات الإلكترونية المختلفة، وتواصل المستفتي مع المفتي عن طريق المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، فالفتوى الإلكترونية "تُعَدُّ من قبيل تبادل المعلومات عبر الإنترنت بين العلماء والباحثين، وبين طلبة العلم، والعلماء، وحتى بين عامة الناس والعلماء[٤]".

٢- وقد جاء على موقع دار الإفتاء المصرية، أن "الفتوى الإلكترونية" هي خدمة تقدمها دار الإفتاء المصرية منذ عام ٢٠٠٠م، ويتم تقديمها على النحو الآتي:

٣- تستقبل إدارة الفتوى الإلكترونية أسئلة المستفتين عبر نافذة لها على موقع دار الإفتاء المصرية؛ حيث يقوم المستفتي بوضع سؤاله عبر نافذة طلب فتوى، وبعد أن يكتب سؤاله ويقوم بالضغط على زر إرسال يأخذ رقما سريًا.

٤- يقوم الباحثون وأمناء الفتوى داخل الإدارة باستقبال هذه الفتاوى وتحرير أجوبة عليها ومراجعتها فقهيًّا، حيث لا تصدر فتوى عبر النافذة إلا وقد مرت بمرحلتين من العمل، إحداهما: تحرير الفتوى، والثانية: مراجعة الفتوى.

٥- تكون إجابة الأسئلة في سرية تامة؛ حيث لا يطلع على هذه الفتوى أحد من

(١) منتهى الإرادات للبهوتي ٤٥٦.
(٢) صفة الفتوى، لابن حمدان، ٢٥٣/٥.
(٣) ينظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين: ٦/١٠١.
(٤) ينظر: السند عبدالرحمن بن عبدالله، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، دار الوراق، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م: ٣٤.

المستفتين إلا من معه هذا الرمز الرقمي فقط، وفي الوقت نفسه تعتبر إجابات المستفتين عبر هذه النافذة إجابات شخصية، أي: تخص السائل فقط وحاله المذكور في السؤال، بحيث قد تختلف الفتوى إذا أرسلها شخص آخر له ظروف أخرى، فمن المعروف أن الفتوى تراعي اختلاف الزمان والمكان والأحوال والأشخاص.

إذًا فالفتوى الإلكترونية بذلك هي أن يقدم المستفتي سؤاله للمفتي بوسيلة إلكترونية ما، ثم يجيبه المفتي أيضًا باستعمال وسيلة إلكترونية مقدمًا فتواه في رسالة إلكترونية خطية أو صوتية أو مرئية حسب الوسيلة المستخدمة والموقع المستَعْمَل، وهي بذلك تختلف تماما عن "فتوى الذكاء الاصطناعي"؛ وهي الفتوى التي تتم صياغتها عن طريق الذكاء الاصطناعي الذي يوفر "المعلومات والإجابات الشرعية، من خلال العمل على المعالجة والتحليل لكمٍّ هائلٍ من المعلومات الشرعية المتاحة في الكتب والمقالات والفتاوى السابقة، وباستخدام تقنيات التعلم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم إجابات شرعية سريعة ودقيقة إلى حدٍّ ما للمستخدمين والمتسائلين[(١)]". فهذه الأخير ليست من انتاج بشري، وليس فيها حوار أو تواصل بشري بين المستفتي والمفتي -وسيأتي الحديث عنها فيما يلي -.

٢- موقف الشرع من الفتوى الإلكترونية:

إن الفتوى بتعريفها الذي سبق توضيحه فإن تاريخها ليعود إلى عصر النبي ﷺ، فقد تولى الله تعالى الإفتاء بذاته العلية، كما قال: ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ**﴾ [(٢)]، وفي ذلك إرساء لقاعدة أساسية في ديننا القويم وهي أنه لا حكم إلا لله، ولا مُعَقِّبَ لقضائه.

وكان المفتي الموقع عن الله في هذا العصر؛ هو النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال سبحانه:﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [(٣)]، ثم اشتهر عدد من

(١) ينظر: أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، للباحث الدكتور موسى الزعاترة، نشر هذا المقال على موقع دائرة الإفتاء الإلكتروني بتاريخ : ١٨-٠٦-٢٠٢٣ بتصريف.

(٢) النساء آية ١٧٦.

(٣) سورة النساء، آية ٥٩.

الصحابة بالفتوى، فكانوا يفتون في الوقائع والمستجدات التي كانت تعرض لهم، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: "أول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين عبد الله ورسوله وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده؛ فكان يفتي عن الله بوحيه المبين؛ وكانت فتاويه جوامع الأحكام ومشتملة على فصل الخطاب؛ وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب؛ وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا[(١)]". ومن ثَمَّ فإن مبدأ الفتوى في الدين الإسلامي هو مبدأ راسخ وضع أصوله وضوابطه المحكمة النبي صلى الله عليه وسلم -وسأعرض لها تفصيلا فيما يلي-.

أما عن الوسيلة التي تُبَلَّغ بها الفتوى فلم يحدِّدها الشرعُ بشكلٍ أو طريق مُحَدَّد، بل قد تعدَّدَت في منهج النبي صلى الله عليه وسلم فكانت عن طريق المشافهة بالقول تارة، وبالفعل والتطبيق تارة وذلك حين كانت الفتوى تستدعي التطبيق العملي لإيصال المعلومة وتمام الفائدة كقوله ﷺ: "صلُّوا كما رأيتموني أصلي"[(٢)]، فالصلاة كانت تحتاج إلى درس عملي في تعلمها، أيضًا من وسائل الفتوى القديمة المعروفة التي يلجأ إليها المفتي إذا اقتضى الحال ذلك الكتابة[(٣)]، أيضًا من الوسائل التي اعتمدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتوى الإقرار وتأكيد المعنى المستفتي عليه.

وحديثًا دخلت الوسائل الإلكترونية ضمن وسائل الإفتاء وطرقه، فظهرت "الفتوى الإلكترونية" سعيا لمواكبة متطلبات التغيير السريع لنمط الحياة، وتلبية لمتطلبات عصر التقدم التكنولوجي، باستخدام أحدث الوسائل لخدمة العملية الإفتائية، وتلبية للاتساع والتزايد المستمر في حالات الفتوى التي تشمل مختلف مظاهر الحياة اليومية.

وإذا راجعنا موقف الفقهاء من وسائل الفتوى فنجدهم قد أجازوا الاستفتاء

(١) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٨-٩.

(٢) انظر: الحديث في عمرة القارئ شرح صحيح البخاري ٥/ ١٤٤، وأخرجه أحمد في مسنده ٥/٥٢.

(٣) انظر: أحكام الإفتاء والاستفتاء للأستاذ الدكتور / عبد الحميد ميهوب ١٠٩ وما بعدها.

من خلال الوسائل الموجود في زمانهم وهي نقل الثقة والخط، نظرًا لتعذُّر الوصول إلى العالم الذي تبرأ ذمته بتقليده، لكثرة الناس وتباعدهم في الأمصار، فقد جاء في كشاف القناع: "وله العمل بخط المفتي، وإن لم يسمع الفتوى من لفظِه إذا عُرِفَ أنه خطه؛ لأنه - ﷺ- كان يكتبُ لعُمَّالِه ووُلاتِه وسُعاته ويعملون بذلك، ولدعاء الحاجة إليه بخلاف الحاكم قُلتُ: ومن ذلك العمل بكتُب الأئمة إذا عُلِمَ أنَّها خَطُّهُم أو نَقَلَها الثِّقَة عن خَطِّهم[(١)]". لذا فأمر الاستفتاء الإلكتروني لم يرِد خلافًا شرعيًّا عليه، بل إنه ليجوز استعمال أكثر من وسيلة لتحقيق الغاية المشروعة، بالطبع شريطة أن تكون الوسيلة نفسها مباحة ومشروعة، كما أنَّه في زماننا هذا أصبح لزامًا وواجبًا على كل مسلم ومسلمة ولا سيما رجال الدين في الأمة الإسلامية؛ أن يسخروا كل الوسائل والطرق فيما يخدم الدعوة الإسلامية، ولكن بما يتناسب مع الضوابط الشرعية الصحيحة.

فالشريعة الإسلامية لم ولن تقف موقفًا معاديًا من هذه الثورة التكنولوجية؛ ولا تقف عائقا أمام تقدم البشرية وما فيه مصلحة ومنفعة المجتمعات، بل "طالما اهتمت الشريعة بما فيه منفعة الإنسانية وخدمتها من علوم وابتكارات، ومن المعلوم أن من مقاصد الشريعة العظمى تحقيق المصالح التي تقوم على جلب المنافع ودرء المفاسد بما لا يخالف نصا دينيا مجمعا على معناه من الكتاب أو السنة، ولذا فإن الإسلام لا يمنع من الاستفادة من الفضاء الإلكتروني في إطار القواعد العامة للشريعة، ولذا فإن الإسلام لا يمنع من الاستفادة من الفضاء الإلكتروني في إطار القواعد العامة للشريعة[(٢)]."

كما أنَّه من خصائص الدين الإسلامي رفع الحرج عن المسلمين كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [(٣)]، وشبكة الإنترنت والمواقع

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، نسخة إلكترونية، ٦/ ٣٠٨.

(٢) الفتوى والتحديات المعاصرة .. الفضاء الإلكتروني، د. إبراهيم نجم مستشار مفتي مصر، الأمين العام لدور وهيئات الإفتاء في العالم، منشور في مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم ١٤٤٥هـ، ص٣٩.

(٣) سورة الحج، آية ٧٨.

الإلكترونية في زماننا هذا أصبحت من وسائل التيسير على الناس والتوسعَة عليهم ورفع الحرج عنهم في أمورٍ عديدة في حياتهم من ضمنها تحقيق المقاصد الشرعية، ومن ثَمَّ فالقول بعدم جواز تلك المواقع في الفتوى من شأنه إيقاء الناس في حرج ومشَقَّة وتعطيل الأحكام الشرعيّة.

أمَّا القول بجواز الاستفتاء عبر الإنترنت فإنه ليس أمرًا مطلقًا، فلا بد من ضوابط وشروط تقنن الفضاء الإلكتروني للفتوى والمفتين، وهذا ما سأتناوله فيما يلي.

٣- مقومات الفتوى الإلكترونية:

لمَّا كان للفتوى بشكل عام ضوابط ومقومات قد وضعها الفقهاء لإحكام الفتوى وضبطها وتأهيل المفتين، فإن الفتوى الإلكترونية لأشد احتياجًا لتطبيق تلك الضوابط والمقومات، من تلك المقومات التي وضعها الفقهاء مقومات عامة للفتوى، ويمكن اعتبار هذه المقومات على وسائل الإفتاء عبر الإنترنت، فإذا توفرت هذه المقومات يمكن القول بصحة هذه المواقع للفتيا، وإلا فلا، من هذه المقومات:

١- وجوب التحري عن عدالة وصدق وأمانة المنتصب للفتوى.

قال الخطيب البغدادي: "وإذا قصد أهل محلة للاستفتاء عما نزل به، فعليه أن يسأل من يثق بدينه، ويسكن إلى أمانته عن أعلمهم وأمثلهم، فيقصده، فليس كل من ادعى العلم أحرزه، ولا كل من انتسب إليه كان من أهله"[(١)].

٢- وجوب التحقق من نسبة الفتوى للمفتي إذا كانت منقولة، أو بمعنى آخر أمانة نقل الفتوى، فيشترط في التقليد اعتمادًا على النقل أن يكون الناقل ثقة معروف بالأمانة.

قال النووي: "له أن يستفتي بنفسه، وله أن يبعث ثقة يعتمد خبره ليستفتي له، وله الاعتماد على خط المفتي؛ إذا أخبره من يثق بقوله أنه خطه، أو كان يعرف خطه، ولم يتشكك في كون ذلك الجواب بخطه"[(٢)].

(١) يراجع: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٣٧٦/٢.

(٢) يراجع: المجموع شرح المهذب للنووي ٥٧/١.

٣- يشترط في الاعتماد على الفتوى المكتوبة معرفة خط المفتي شخصيًا، أو سؤال ثقة عدل.

قال زكريا الأنصاري: "ويكفي المستفتي في استفتائه بعث رقعة إلى المفتي ليكتب عليها، أو بعث رسول ثقة إليه ليسأله، فيكفيه ترجمان واحد؛ إذا لم يعرف لغته، وله اعتماد خط المفتي؛ إذا أخبره من يقبل خبره، أو كان يعرف خطه، ولم يشك فيه"[(١)].

٤- وضوح الخط والكتابة وصيانتهما عن التصحيف[(٢)].

٥- التزام المفتي بمنهجية الوسطية في الفتوى، فلا ميل للتشدد، ولا للتساهل.

قال الشاطبي: "يكون الميل إلى الرخص في الفتيا بإطلاق مضادًا للمشي على التوسط، كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضًا، وربما فهم بعض الناس أن ترك الترخص تشديد؛ فلا يجعل بينهما وسطًا، وهذا غلط، والوسط هو معظم الشريعة، وأم الكتاب، ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك"[(٣)].

٦- الإجابة من المفتي بما يوافق مقاصد الشريعة.

٧- الإجابة على قدر السؤال، والتفصيل في الحالات المحتملة مع التوضيح.

٨- ضرورة مراعاة حال المستفتي في مواقع الفتوى الإلكترونية؛ وذلك من جهة "كونه رجلًا أو امرأة، ومن جهة كونه مُتَقَدِّمًا في السِّن أم شابًّا يافِعًا، ومن جهة كونه غنيًّا ميسور الحال أو فقيرًا قليل ذات اليد، ومن جهة كونه مسلمًا أصليًّا أو حديث الاهتداء إلى الإسلام، ومن جهة كونه يتحدث العربية أم لا، ومن جهة كونه يقين في بلاد الإسلام أم لا، ومن جهة العُرف السائد في بلده، ومن جهة المذهب الفقهي المعتمد في بلده، وغير ذلك[(٤)]". فمن المُقَرَّرِ أن تلك المتغيرات

(١) يراجع: أسنى المطالب في شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري ٢٨٢/٤.
(٢) يراجع: كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي الحنبلي ٣٠٨/٦.
(٣) يراجع: الموافقات للشاطبي ٢٧٨/٥.
(٤) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي، ص٢٣٦، أصول الفقه، لابن مفلح، ١٥٤٨/٤، وشرح الكوكب المنير، للفتوحي، ٤/ ٥٥١.

تؤثِّرُ بشكل كبير على الفتوى، وذلك لا يعني تغيير الثوابت الشَّرعيَّة كإسقاط فريضة أو إباحة المُحَرَّم والعكس، ولكنها "لها قدر من التأثير الذي يرجع إلى تقدير المفتي، كالتوسعة على المستفتي نظرًا لحاله وعرفه، أو التضييق على المستفتي نظرًا لحاله وعرفه، وهكذا يقوم الفقيه بمراعاة حال المستفتي أثناء إصدار الفتوى، فإذا لحظ أن المستفتي يتحايل على الرِّبا، وجب عليه أن يفتيه بالحرمة، وإذا ظهر له أن المستفتي يتحايل لإسقاط الزكاة مثلًا، وجب عليه أن يفتيه بوجوبها، وهكذا تختلف الفتاوى باختلاف أحوال المستفتي، وأعرافه، ومقاصده[1] ."

---

(١) تحقيق المناط الخاص في الفتوى، د. نذير أوهاب، بحث منشور في أعمال الملتقى الدولي صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي في الجزائر، ١٤٤١هـ، ص٤٠.

المطلب الثاني

إيجابيات الفتوى الإلكترونية وسلبياتها

١- إيجابيات الفتوى الإلكترونية:

من خصائص رسالة الإسلام الخالدة أنها عالمية، قال الله -تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [(١)]، وعالمية الرسالة، تقتضي أن نسلك كل الطرق المشروعة لنشر الدين، وتعليمه للناس، ومن هذه الطرق أو السبل لتعليم الناس دينهم الفتاوى الشرعية، والفتوى الإلكترونية إحدى طرق الإفتاء الشرعي، بل لعلها تكون أهم تلك الطرق، وذلك لسهولة وتعدد الوصول إليها، فيتمكن الوصول إليها عبر أجهزة الحاسوب، أو عبر الهواتف النقالة، أو عبر التلفاز المرتبط بالإنترنت، وتنبع بيات الفتوى الإلكترونية من خلال النقاط التالية:

١- تبيين الحكم الشرعي في الواقعات والنوازل التي تواجه الناس، وهذه هي وظيفة الفتوى ابتداء، فالمتصل بالفتوى الإلكترونية يقصد في الغالب الحصول على الفتوى ليتعرف على الحكم الشرعي ليلتزم به.

٢- كونها سببًا لعولمة الفتوى، وذلك لسرعة انتشارها، وازدياد عدد المستخدمين لها، ووصولها إلى أي مكان في العالم.

لقد كانت قضية الفتوى إلى عقد قريب شأنًا خاصًا بين المفتي والمستفتي في زاوية من زوايا المسجد، أو محراب من محاريبه، قبل أن تتسع الفتوى الإلكترونية في المكان لتأخذ حيزها في مواقع الإنترنت، حيث أصبحت مكالمة هاتفية، أو رسالة نصية كافية لاختراق الآفاق، والجهر بالاستفتاء العابر للحدود والقارات، فالفتوى الإلكترونية وسيلة جديدة ومتطورة، تعتمد على التكنولوجيا التي تسهل للإنسان الحصول على الفتوى.

وتعتبر الفتوى الإلكترونية إحدى طرق الإفتاء الشرعي، بل لعلها تكون أهم تلك الطرق، وذلك لسهولة وتعدد الوصول إليها، فيتمكن الوصول إليها عبر أجهزة الحاسب، أو عبر الهواتف النقالة، أو عبر التلفاز المرتبط

(١) سورة سبأ، آية ٢٨.

بالإنترنت، فهي بشكل عام وسيلة لتحقيق المقاصد الشرعية من رفع الحرج، والتوسعة على الناس؛ لسرعة انتشارها في جميع أنحاء العالم، وحاجة الجاليات المسلمة لمعرفة الأحكام الشرعية.

وتنبع أهمية الفتوى الإلكترونية من كونها سببًا لعولمة الفتوى، وذلك لسرعة انتشارها، وازدياد عدد المستخدمين لها، ووصولها إلى أي مكان في العالم، واتاحة الفرصة للعلماء بإيصال أصواتهم إلى أماكن لم يكونوا ببالغيها إلا بشق الأنفس.

كما أن ما تقدمه الفتوى الإلكترونية من معلومات تشمل ما تقدمه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة كالتلفاز، والإذاعة، والصحافة، بالإضافة إلى ما تنشره القنوات الفضائية، والإذاعات، والصحف، والمجلات من مواردها عبر الإنترنت، بالإضافة إلى خدمة البريد الإلكتروني، وبناء على ذلك أصبحت الفتوى الإلكترونية مصدرًا عالميًا للفتوى المسموعة والمرئية.

٣- كثرة التعويل عليه، لاسيما في هذه الأيام التي قلَّ فيها الإقبال على العلم، واكتفى معظم المستمسكين بهذا الدين باستفتاء العلماء عما يعرض لهم، أو يؤرق بالهم، لتصحيح عبادة، أو تقويم معاملة.

٤- إشاعة الثقافة الفقهية الشرعية عن طريق بث السؤال والجواب.

٥- إتاحة الفرصة للمفتي لمعرفة تفاصيل القضية موضوع الفتوى مما يساعد على التصور الصحيح لها، وبالتالي إصدار الحكم الصحيح، وتتيح له أيضًا الاطلاع على فتاوى غيره من العلماء، ومراجعة فتواه، والتأني في إصدار الفتوى، وتصحيحها كذلك.

٦- إتاحة الفرصة للعلماء بإيصال أصواتهم إلى جميع الناس، وإلى أماكن لم يكونوا ببالغيها إلا بشق الأنفس

٧- أنها تساعد المجتمع في أن تطرح كل مسألة أو قضية بكافة أبعادها وجوانبها عن طريق التفاعل المباشر مع المفتي.

٨- تمكن من سرعة إرسال واستقبال الفتوى، وإمكانية إرسال الفتوى إلى جهات

إفتاء متعددة.

٩- أنها توفر للمجتمع الاطلاع على فتاوى عدد كبير من العلماء.

١٠- توفر للمجتمع إمكانية تصنيف الفتاوى بحسب الموضوع ليسهل الرجوع إليها.

١١- أنها تتيح للمجتمع وصول الفتوى إلى كل مكان في العالم، دون التكلف إلى الانتقال إلى الموقع الذي يكون فيه المفتي، وبالتالي قلة التكاليف المادية والمعنوية التي يتحملها المستفتي.

١٢- تتيح للمجتمع أيضًا تقديم الفتاوى والدراسات البحثية الشرعية المتخصصة للمسائل والقضايا المعاصرة، والردّ على الشبهات المثارة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الشريعة الإسلامية، ملبيًا بذلك احتياجات المجتمع الإسلامي – محليًّا وعالميًّا– من الفتاوى الشرعية المنضبطة، والمعرفة الصحيحة للعلوم الشرعية الإسلامية من خلال التوظيف الأمثل لخدمات تكنولوجيا المعلومات، والوسائل الإعلامية -المرئية والمسموعة والمقروءة- المعاصرة.(١)

٢- سلبيات الفتوى الإلكترونية:

تصدي غير المؤهَّلين للفتوى إن الفتوى الإلكترونية سلاح ذو حدين، فكما يشهد الفضاء الإلكتروني للفتوى ذلك الكم من الإيجابيات، فإنها لم تعدم نصيبها من الجانب المظلم للفضاء الإلكتروني الهائل، حيث ترك لنا جملة كبيرة من السلبيات التي تسعى المؤسسات والحكومات اليوم لتداركها والتصدي لها، ومن جملة تلك السلبيات:

١- نقص المعلومات مما يؤدي إلى عدم تصور المسألة تصورًا صحيحًا، وكما هو معلوم فإن الحكم بالشيء فرع عن تصوره.

٢- إمكانية السؤال عما لا ينفع، مثل تفسير الأعلام، والمسابقات.

٣- التنقل بين المفتين لإيجاد الجواب الذي يوافق هوى المستفتي.

(١) يراجع: بحث النوازل الفقهية للدكتور أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الضويحي ص٧٥-٨٣.

٤- عدم مراعاة خصوصية الفتوى، فيأخذ المستفتي حكم فتوى خاصة، وينزلها على مسألة عامة

٥- عدم الاحتكاك المباشر بين المفتي والمستفتي قد يؤدي أحيانًا إلى عدم فهم السؤال فهماً تامًا، وإن استطاع المفتي أن يسأل المستفتي عما أشكل فلن يكون كالمباشرة خصوصًا في مسائل الطلاق أو المعاملات المالية.

٦- إمكانية نشر فتوى مغرضة، ونسبها لمفتين موثوق بهم.

٧- إمكانية إنشاء مواقع للفتوى مجهولة الهوية[١].

---

(١) يراجع: المواقع الإلكترونية العربية للفتوى والإرشاد: دراسة تحليلية مقارنة لمعماريتها ومحتواها المعلوماتي للدكتور هبة فتحي دنيا ص١٧.

المطلب الثالث

أهمية الفتوى الإلكترونية في نشر الدعوة الإسلامية

تظهر أهمية الفتوى في خلود هذه الشريعة، حيث "تتجدد للناس حوادث وقضايا لم يتكلم فيها السلف، والمسلم مطالَب بأن تكون أفعاله ابتداء وفق منهج الشرع، وأن يتصرف على النحو المشروع في علاقاته مع الآخرين، فإذا جهل ذلك أو بعضه وجب عليه أن يعرفه؛ ليكون سلوكه وفق الحدود الشرعية، ومن سبل المعرفة قيام العلماء بتعليم الناس أمور الدين وتبليغهم أحكامه، أو قيام العوام بسؤال العلماء عن أحكام الإسلام[1]".

أيضًا من خصائص رسالة الإسلام الخالدة أنها عالمية، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[2]، وعالمية الرسالة تقتضي أن نسلك كل الطرق المشروعة لنشر الدين وتعليمه للناس، ومن هذه الطرق أو السبل لتعليم الناس دينهم الفتاوى الشرعية، ولعلها من أنفع السبل لتعليم الناس أحكام دينهم؛ لأن المستفتي طالب علم فهو أدعى لقبول قول المفتي والعمل به، بخلاف المخاطب ابتداء بالفعل أو الترك، كما أن الفتوى مرتبطة بواقع المستفتي وما يحتف به من ظروف، فهي تمس حياة الناس مباشرة، وتمس ما يفتقر المستفتي إلى معرفته والسؤال عنه، ولعل المستفتي يجد في استفتائه ما يتعذر معرفته في بطون الكتب وتحت نفس الظروف. والفتوى عبر الإنترنت والمنصات الرقمية إحدى طرق الإفتاء الشرعي، بل لعلها تكون أهم تلك الطرق، وذلك لسهولة وسائل الوصول إليها وتعددها، فيمكن الوصول إليها عبر أجهزة الحاسب أو عبر الهواتف النقالة أو عبر التلفاز المرتبط بالإنترنت.

وتنبع أهمية الفتوى عبر الإنترنت من كونها سببًا لعولمة الفتوى، وذلك لسرعة انتشارها وازدياد عدد المستخدمين لها، ووصولها إلى أي مكان في العالم، وإتاحة الفرصة للعلماء بإيصال أصواتهم إلى أماكن لم يكونوا ببالغيها، كما أن ما يقدمه

(١) عبد الرازق عبد الله صالح بن غالب الكدني، التيسير في الفتوى أسبابه وضوابطه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م: ٢٧.

(٢) سورة سبأ، آية ٢٨.

الإنترنت من معلومات تشمل ما تقدمه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية كالتلفاز والإذاعة والصحافة، بالإضافة إلى ما تنشره القنوات الفضائية[1]".

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السامية للفتوى الإلكترونية وحصاد الثمرة المرجوة منها التي يعود تأثيرها بلا شك على نشر دعوة الدين الإسلامي، سأعرض لبعض التجارب الرائدة في الدول العربية التي كان من شأنها تعزيز استخدام الفتوى الإلكترونية وضبط معاييرها والعمل على تطويرها مواكبةً للعصر وأحداثه وسرعة تطوره.

من هذه التجارب:

في الإمارات العربية المتحدة[2] قدمت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف خدمة الفتاوى عبر الرقم المجاني ٨٠٠٢٤٢٢ في منتصف عام ٢٠٠٧م. ثم تطورت الخدمة لتصبح خدمة متكاملة عبر تأسيس المركز الرسمي للإفتاء، وقد تم إطلاق العمل في المركز في مرحلته التجريبية في شهر مايو ٢٠٠٨م. وتم افتتاحه رسمياً في ٢٧ شعبان ١٤٢٩هـ الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٠٨م، وقام بافتتاحه: الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية.

ويقدم المركز ثلاث خدمات رئيسية:

١- خدمة الهاتف المجاني للفتوى حيث يقوم المفتي بالرد على أسئلة المتصلين في مجال العبادات والمعاملات والقضايا الأسرية، وقضايا النساء الخاصة. وتقدم الخدمة بثلاث لغات العربية والإنجليزية والأوردية.

٢- خدمة الفتوى عبر الرسائل النصية sms، حيث يتيح المركز للجمهور إرسال أسئلة من هواتفهم الجوالة بما لا يزيد عن ٢٠٠ حرف للرسالة الواحدة، من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء خلال أيام الدوام الرسمي. وفي حال وصول الرسالة بعد الدوام يتأخر وصول الإجابة إلى السائل خلال ٢٤ ساعة على الأكثر.

(١) سلاح ذو حدين.. الفتوى الدينية الإلكترونية، مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم ١٤٤٥هـ، ص١٦.

(٢) ينظر: البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف

٣- خدمة المرشد الأمين عبر الموقع الإلكتروني للهيئة: www.awqaf.gov.ae حيث يمكن للجمهور إرسال أسئلتهم وفتاويهم على مدار الساعة.

وكان من أهداف هذا المركز الإلكتروني:

- ضبط الفتوى في المجتمع وتوحيد مرجعيتها.
- سد الباب أمام الفتاوى الشخصية والارتجالية.
- التواصل المباشر بين المجتمع بكل شرائحه مع أهل العلم والاختصاص الشرعي.

وكان من أبرز الضوابط التي التزم بها العمل في المركز الرسمي للإفتاء الإلكتروني في دولة الإمارات: التقيد التام بتعليمات الهيئة واستخدام البرنامج الإلكتروني المخصص للفتوى، وتدوين ملخص السؤال والجواب، والعمل على تحقيق رؤيتها ورسالتها.

- الإفتاء بموجب المذهب المالكي في العبادات المذهب الرسمي للدولة، ومراعاة تقديمه في المسائل الأخرى بحسب حال السائل.
- اعتماد فتاوى المجامع الفقهية في القضايا المعاصرة.
- التيسير في الفتاوى والبعد عن الغلو والتشدد.
- الابتعاد عن الخلافات المذهبية والطائفية والقضايا السياسية.

أمَّا في مصر عام ٢٠١٦م وبتوجيه من فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، تم إنشاء "مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية[١]"، وهو يعد ضمن إدارات الأزهر وقطاعاته، وقد عُنِيَ بضبط الفتوى في المجتمع، وتصحيح المفاهيم المغلوطة ومواجهة الأفكار المتطرفة.

(١) ينظر: بوابة الأزهر الإلكترونية، مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية.

وكان من أهداف هذا المركز الإلكتروني:

- مواجهة فوضى الفتاوى والأفكار الشاذة والمنحرفة من خلال ملئ الفراغ العلمي والإفتائي بالمنهج الوسطي والفكر المعتدل.

- الوصول إلى جميع فئات المجتمع في مختلف المراحل العمرية -خاصة فئة الشباب- من خلال أحدث الوسائل التكنولوجية المعاصرة.

- رفع نسبة المستفيدين من الفتاوى، والتيسير على جمهور المسلمين من خلال ما يتمتع به الأزهر من التعددية المذهبية.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد بذل المركز جهودًا كثيرة، منها على سبيل المثال:

- إصدار أكثر من مليون ومائتين ألف فتوى عن طريق فتاوى الهاتف أو التطبيق أو الإيميل، أو محادثات مواقع التواصل، وكذلك فتاوى المواقع والصحف والقنوات وتوصيل الفتوى الصحيحة للمستفتي بسهولة ويسر.

- كما أنه يقوم بالرصد المستمر للفتاوى المتشددة على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، و عقد ورش العمل لاطلاع أعضاء المركز على ما يجد في هذا الشأن.

وغير ذلك من الجهود المتواصلة للوصول للرؤية التي وضعها المركز نصب عينيه وهي القضاء على فوضى الفتوى والقضاء على الفكر المتطرف وتفنيده ليكون بحق أداة الأزهر لمواجهة فوضى الفتوى والقضاء على الفكر المتطرف...

أما في المملكة العربية السعودية:

فإن أشمل الخدمات التي يقدمها المركز الرسمي للإفتاء الفتاوى الإلكترونية، حيث إنها خدمة عالمية تستقبل الفتاوى من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وهي متوفرة لاستقبال الفتاوى خلال الـ ٢٤ ساعة وعلى مدار الأسبوع.

وتمر الفتوى بعدة مراحل تبدأ بدخول المبحوث إلى موقع الهيئة أو تطبيق الهيئة وإدخال سؤاله وبعض المعلومات الشخصية التي يحتاجها المفتي وأهمها البريد الإلكتروني الذي يتم من خلاله إرسال رسالة ترحيب تحتوي على رقم السؤال الذي يدخل لوحة التحكم يمر بالمراحل التالية: التوزيع، التحرير، المراجعة القانونية، الاعتماد، التدقيق، النشر، الأرشفة.

وقد تم اختيار الهيئة الخاصة بدار الإفتاء عن طريق لجنة خاصة من التحري والإقصاء حول أفضل الشيوخ الأكثر تناسبًا للانضمام إلى دار الإفتاء، والجدير بالذكر أنه تم ذلك وفق أمر ملكي.

وكلّ هذا التدقيق حتى يتم اختيار شيوخًا تناسب طبيعة المنصب المسؤول عن إصدار الفتاوى في الأمور الفردية والإجابة عن مختلف الأسئلة المطروحة من الأفراد حول شؤون العقائد والعباد والفتاوى الشخصية وغيرها.

وقدمت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف خدمة الفتاوى عبر الرقم المجاني:

- رقم الفتاوي في المملكة العربية السعودية: ٨٠٠٢٤٥١٠٠٠
- بيت الفتوى في مكة المكرمة: ٨٠٠١٢٢٢٤٠٠
- رقم بيت فتاوى الحج والعمرة: ٨٠٠٢٤٥١٠٠٠
- رقم البيت الموحد للإفتاء في مكة المكرمة: ٨٠٠١٢٢٢١٠٠
- دار الفتوى إذاعة القرآن الكريم السعودية: ٠١١٤٠٥٢٩٩٩
- دار الإفتاء السعودي من خارج المملكة: ٠٠٩٦٦١١٤٥٩٥٥٥٥

وقد قامت المملكة العربية السعودية بوضع رقم لفتاوى الطلاق؛ لأنه الطلاق يعد من أهم الفتاوى التي يتساءل عنها العديد من الأشخاص وذلك بسبب حالات الطلاق المنتشرة في وقتنا الحالي، فالكثير من هؤلاء الأفراد يتراجعون عن فكرة الطلاق لكن يرغبون في الحصول على فتوى جدية بشأن هذا الأمر، ولذلك فإن دار الافتاء قد وضعت بعض من الأرقام المجانية التي تسهل على المواطنين والمقيمين داخل أراضي المملكة العربية السعودية التساؤل عن مثل هذه المسائل،

وتكون الأرقام على النحو التالي:

- رقم دار الإفتاء داخل المملكة ٠١١٤٥٩٥٥٥٥
- رقم الفتوى مجاني داخل المملكة ٨٠٠٢٤٥١٠٠٠
- رقم الفتوى الموحد بمكة المكرمة ٨٠٠١٢٢٢١٠٠
- دار الإفتاء السعودي من خارج المملكة ٠٠٩٦٦١١٤٥٩٥٥٥٥
- رقم الإفتاء من خارج المملكة ٠٠٩٦٦٨٠٠٢٤٥١٠٠٠

ثم قامت بوضع رقم دار الافتاء السعودية المجاني عبر الواتس أب لجميع الأشخاص الراغبين في التواصل مع الدار وتقديم الخدمات لهم والفتاوى الصحيحة على مدار ال٢٤ ساعة، عن طريق خدمة الواتس اب المتاحة من المستفيدين على الأرقام التالية:

- التواصل مع رقم دار الإفتاء لخدمة الواتس آب على الرقم: ٠١١٤٥٩٥٥٥٥.
- رقم الفتاوى المجاني المخصص لاستقبال الفتاوى على مدار ال٢٤ ساعة على الرقم: ٨٠٠٢٤٥١٠٠٠.
- التواصل مع رقم الفتاوى الموحد بمكة المكرمة من خلال الآتي: ٨٠٠١٢٢٢١٠٠
- إذاعة القرآن الكريم عبر الرقم: ٠١١٤٠٥٢٩٩٩

المطلب الرابع

تحديات الفتوى الإلكترونية

١- التعامل مع الاختلاف المذهبي:

إن من التحديات التي تواجه الإفتاء في عصرنا الحاضر انتشار الخلاف المذهبي حتى بين أطياف المجتمع الواحد، وينبغي أن يستثمر الخلاف ليكون سمة إيجابية تتحقق به مصالح الناس، وتستقيم معيشتهم، ويتو جب علي المفتي أن يفتي بما أداه إليه الدليل، ولا يتقيد بمذهب؛ قال ابن القيم: "ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه أن يفتي السائل بمذهبه الذي يقلده، وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه وأصح دليلا، فتحمله الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه؛ فيكون خائنا لله ورسوله وللسائل وغاشا له، والله لا يهدي كيد الخائنين، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للإسلام وأهله، والدين النصيحة، والغش مضاد للدين كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق، وكثيرا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول: هذا هو الصواب، وهو أولى أن يؤخذ به"[(١)].

وحتى لا يُحدث انتشار الفتاوى المختلفة تخلخلاً عند الناس وتذبذبا في أفعالهم فإنه يجب الاهتمام بوضع نظرية كلية شاملة لإدارة الخلاف الفقهي، وذلك نمط جديد من أنماط التجديد الذي يجب السعي إليه وتحصيله، فعلي الرغم من توجه الفقه المعاصر توجها حسنا نحو صياغة نظريات فقهية حديثة، فإن قضايا الخلاف الفقهي لم تحظ حتى الآن بنظرية كلية عامة.

٢- التنوع في عادات الشعوب وأعرافهم ولهجاتهم:

الفتوى قد تختلف باختلاف لهجات البلدان؛ لتباين المعاني في ألفاظها عن المباني؛ وهذا واقعٌ متحقق في استقبال الفتاوى الإلكترونية؛ إذ الفضاء الإلكتروني لا حدود له، فيرد من المستفتين ما ينبغي للمفتي أن يتبينه، ويستفصل عن مراد

(١) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين ١٣٦/٤.

السائل، ويتحقق من مرامي ألفاظه، ومعرفة أحواله وعوائده قبل الشروع في الفتوى؛ ولذا قال ابن القيم: "لا يجوز له أن يفتي في الإقرار والأيمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها فيحملها على ما اعتادوه وعرفوه، وإن كان مخالفا لحقائقها الأصلية، فمتى لم يفعل ذلك ضل وأضل؛ فلفظ الدينار عند طائفة اسم لثمانية دراهم، وعند طائفة اسم لاثني عشر درهما، والدرهم عند غالب البلاد اليوم اسم للمغشوش، فإذا أقر له بدراهم أو حلف ليعطينه إياها أو أصدقها امرأة لم يجز للمفتي ولا للحاكم أن يلزمه بالخالصة، فلو كان في بلد إنما يعرفون الخالصة لم يجز له أن يلزم المستحق بالمغشوشة، وكذلك في ألفاظ الطلاق والعتاق، فلو جرى عرف أهل بلد أو طائفة في استعمالهم لفظ الحرية في العفة دون العتق، فإذا قال أحدهم عن مملوكه: "إنه حر" أو عن جاريته: "إنها حرة"، وعادته استعمال ذلك في العفة لم يخطر بباله غيرها لم يعتق بذلك قطعا، وإن كان اللفظ صريحا عند من ألف استعماله في العتق"[(١)].

فتصور الوقائع علي حقيقتها مع تباين لهجات البلدان مهم في تبليغ الحكم المتعلق بالنازلة، فلا يكفي الإخبار وحده بحكم الواقعة، بل لا بد أن يكون ذلك الإخبار واضحًا بيّنا لا غموض فيه، ولا إبهام فيه، وألا يفضي إلي الاضطراب والاختلاف في معرفة المعنى المقصود بالفتوى.

ويدخل ضمن هذا الباب: أن يخاطب الناس بما يفهمون من الكلام، فالملاحظ عند بعض أهل العلم التزام لهجة عامية لا يتكلم بها إلا بعض أهل البلاد الإسلامية، وقد يكون السائل من بلاد أخرى لا يفهم هذه اللهجة ولا يعرف مقصد الشيخ من خطابه.

ولذا فعلي المفتي الذي يباشر الفتاوى الإلكترونية الالتزام بلغة القرآن الكريم في جوابه، والابتعاد عن اللهجات المختلفة في بيانه؛ لأن الفتوى تروج بين البلدان في لمح البصر؛ لأجل أن يتلقاها الناس علي وجهها الصحيح دون إشكالٍ أو لبسٍ يورث الخلل في التعاطي معها.

(١) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين ١٧٥/٤.

ومن المقررات في اشتغال المفتي بالإفتاء أن يعرف المسألة جيدا؛ لأنه كما يقول الإمام ابن السبكي: "الحكم على الشيء فرع تصوره والمجهول غير متصور وإثبات الخطأ في بعض معين يستدعي معرفته، ولا بد من ذكره ليبحث عنه، فما لم يذكر لا يثبت ولا يسمع فلم يبق إلا إثبات الصواب إما لكله أو لبعضه مع السكوت عن الآخر"[(١)].

كذلك فإن مراعاة حال السائلين من حيث فهم الخطاب وإدراك معنى الحكم مطلبٌ مهم يجب علي الناظر مراعاته وتوخيه دون أن يكون قاص را علي فهم طائفة معينة، قال النووي: "يلزم المفتي أن يبين الجواب بيانا يزيل الإشكال ثم له الاقتصار على الجواب شفاها فإن لم يعرف لسان المستفتي كفاه ترجمة ثقة واحد لأنه خبر وله الجواب كتابة وإن كانت الكتابة على خطر"[(٢)].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ص٤٤.

المطلب الخامس

وسائل تعزيز الفتوى الإلكترونية وآليات تطبيقها

١- وسائل التعزيز:

– وسائل تخص جيل المفتين:

مع تزاحم جهات الفتوى الرسمية وغير الرسمية، ونظرا لمزاحمة العلوم العصرية للتعليم الديني، وما ينشأ عنه من كثرة الأسئلة وطلب الفتاوى، توجه الناس إلي العلماء والفقهاء والمفتين وطلبة العلم، ومن يتوسمون فيهم العلم الديني والفقه، بمن فيهم أئمة المساجد والخطباء، إلي أن وصل الأمر إلي سؤال أنصاف المتعلمين وغير المختصين، والمتطفلين علي الشرع والفقه، وأصبحت الفتوى تطلب من غير أهلها(١).

إن مجال الإفتاء بوصفه منصبا للترشيد الديني والشرعي لجماهير المسلمين، واسع ومترامي الأطراف، وكما أن جوانب الحياة العملية المتسعة يوما فيوما أوجدت ضرورة التخصص في موضوعات شتى، فكذلك إذا تم تجسيد خطة التخصص في التوجيه الشرعي للجماهير كان أنفع(٢).

ومع اتساع جوانب الحياة برز التخصص ضرورة ملحة للتأثير في سائر مناخها، ومجال الإفتاء ليس بمنأى عن ذلك؛ فتكوين أجيال من المتخصّصين في مباشرة الفتوى الإلكترونية بات أمرًا ضروريا يتحتمه واقع العصر الذي نعيشه؛ وفق خط شاملة وآليات فاعلة تفي باحتياج المسلمين في كل مجتمع.

كما يجب تأهيل جيل جديد من المفتين للتصدي لهذا السيل المتدفق من أسئلة المستفتين؛ ويمكن أن يكون هذا التأهيل في صورة توزيع موضوعات الفقه الإسلامي علي طلاب التخصص في الإفتاء، فيختار عدد منهم لدراسة قضايا الأسرة، وعدد آخر لدراسة المعاملات المالية والتجارية، ويختار عدد منهم لدراسة تفاصيل العبادات، بينما يركز عدد منهم علي دراسة الأنظمة السياسية والعلاقات

(١) ينظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص٢١٨.
(٢) المرجع السابق ص٢٣٢.

الدولية والمجتمعات متعددة الديانات ومتعددة الثقافات، ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يتم وضع وإعداد منهج دراسي وفق خط طويلة المدى لكل تخصص بما يوفر لدى هذا الجيل من المفتين معرفة مستلزمات الفتوى من العلوم الشرعية، التي هي بمثابة أدوات لا يمكن صدور الفتوى بدونها[1].

- **وسائل تخص البنية التحتية الإلكترونية:**

إن التدريب والإعداد لكل عمل دنيوي أو ديني لا يشك أحد في أهميته، ومن نظر في هدي السلف وجد أمثلة كثيرة لهذا الأمر، ومن المهم اعتبار أن المنهجية الفاعلة لتكوين بنية احترافية ضمن مشروع إدارة الإفتاء الإلكتروني تكمن في جملة من علوم الآلة تكون بمثابة المعارف المؤهلة للمفتي، من خلال إنشاء المعاهد والبرامج المتخصصة؛ ليتخرج لنا جيلٌ راسخٌ من المفتيين.

ويحسن أن تعتمد الدراسة النظرية لجانب التطبيق العملي الواسع؛ لأن الثمرة والمحصلة المرجوة من هذه الدراسة شأنها شأن سائر العلوم المختلفة التي تعتمد لطلابها امتيازًا مدته نحو عام من التطبيق العملي والممارسة الفعلية بإشراف الأساتذة والمرشدين المتخصصين في مجال الإفتاء.

وهذه المنهجية المتكاملة تصوغ لنا التأهل للفتوى الإلكترونية؛ بحيث تكون أداة تأهيل فعال يجعل الهدف الأسمى من خلال تعليم ممارسة الإفتاء حماية للواقع المعاصر من حالة الفوضي المزرية التي تعصف بالفتاوى الإلكترونية في عصر التقانة الرقمي.

وتطبيق المنهجية الراسخة المرجوة للمشتغلين بالفتوى الإلكترونية سترتقي بالإفتاء من كون مباحثه مباحث متناثرة ومبعثرة إلي مباحث عملية تطبيقية مؤثرة؛ يتم تقديمها عبر التّقانة، ويؤمل بعدها أن يصبح المتأهل قادًا علي القيام بمهمة الإفتاء الإلكتروني قياما منهجيا سديدا؛ بعيدا عن شواذ الفتاوى أو الجمود من غير معرفةٍ لاعتبار مقاصد الشارع الكاشفة له عن مراد الشرع عند حكمه علي الوقائع،

(١) ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للسلمي ص٤٧٣.

وبيان أحكام الشرع للمستفتين[١].

٢- آليات التطبيق:

- **مواكبة المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء لفتوى الإلكترونية:**

إن الشأن في الفتوى هو متابعة الحياة بمستجداتها؛ إذ الفتوى لا تتعارض مع ما نشهده من تطور ومسايرة لركب الحضارة، ولا بد من التفاعل مع الواقع الذي نعيشه، والاستفادة من كل وسائل التقدم والحضارة، بل واستثمارها للوصول إلي التيسير المنشود في الدين؛ لبثه في العالمين، وتحقيق عبودية الناس لله علي علم وبصيرة ويقين.

من أجل ذلك، علي المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء السعي إلي إنشاء مواقع عالمية كبرى؛

تكون محط اهتمامهم، ونصب رعايتهم، لتكون حلقة وصلٍ مؤثرة بين المستفتي والمفتي، ويتم عرض المسائل علي المفتين بتلك المواقع للقيام بالفتوى إلكترونيا، وحلول التقانة متعددة تخدم بشكل كبير هذا المسار، ويمكن إيجاد منصات آمنة تكفل التوثق ورموز التحقق؛ لضب الفتوى وصحتها والتحقق من سلامتها ومصدرها.

- **مواكبة مواقع العلماء الشخصية للفتوى الإلكترونية:**

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطب؛ فإن آخر ما يقدر بعدم الطبيب موت الأبدان وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتا لا ترجى الحياة معه أبدا أو شقي شقاوة لا سعادة معها أبدا...، والرسالة ضرورية في إصلاح العبد في معاشه ومعاده فكما أنه لا صلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة فكذلك لا صلاح له في معاشه ودنياه إلا باتباع الرسالة"[٢].

(١) ينظر: صناعة الفتوى المعاصرة، قراءة هادئة لقطب مصطفى سانو ص١٧٤.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ص١٩-٦٩-٩٩.

وكذلك فإن حاجة الناس إلي العلماء الربانيين دائمة، ولما كان المفتي محتاجا لأن يتصف بصفات خلقية وعلمية تؤهله للإفتاء، فهو مطالب أيضا بمواكبة الواقع العملي للوصول بهذا العلم الذي يحمله إلي كل من يستطيع إيصاله إليه، فهذه مسؤولية عظيمة وهي مسؤولية التبليغ عن رب العالمين، فمن العلماء الأجلاء من كرس جزءا من وقته وجهده في إفتاء عامة المسلمين وتبصرتهم بما هو خير لهم في دنياهم وآخرتهم، وأيسر وصول إلي الناس في هذا الزمان عن طريق إنشاء موقعٍ مخصّصٍ للفتوى، حيث يتواصل المستفتي مع المفتي ويجيب عليه عبر هذه التقانة التي أتاحت أنواع التواصل المتعدّدة.

- **المواقع الإلكترونية المختصة بالفتوى الإلكترونية.**

المواقع الإلكترونية المختصة بشأن الفتاوى تختلف من حيث استعدادها للقيام بالفتوى الإلكترونية بعضها عن بعض بدرجات متفاوتة؛ فبينما بعضها يضع اللبنات الأولي في طريقه نحو التفاعل الإلكتروني للمستفتين تظل الأخرى بدائية، مكتفية بأن تكون مخزنا للفتاوى الصادرة عنها.

وبجولة علي مواقع الفتاوى: الحكومية، أو التابعة للمجتمع المدني، أو المواقع الجامعة للفتاوى، والتواصل الفاعل فيما بينها كفيل للرفع من كفاءة الإفتاء الإلكتروني، بعقد المؤتمرات، وإقامة حلقات النقاش؛ وهو ما سيؤتي ثماره بإيجاد الآلية التي تتعايش مع التفاعل المنشود مع المجتمعات الإسلامية؛ وتؤدي الغرض المقصود من سد الاحتياج الفعلي للقيام مقام المفتين، ونفع المستفتين في العالمين.

ومن المواقع الإلكترونية للفتاوى والأحكام الشرعية، وهي على نوعين:

الأول: المواقع الخاصة بالمفتين، ويمكن من خلال هذه المواقع معرفة رأي المفتي في المسائل التي سبق له الإفتاء فيها، كما يمكن للمستفتي سؤال المفتي من خلال الموقع أو بواسطة البريد الإلكتروني للمفتي.

الثاني: المواقع الإسلامية، ويقوم المشرفون على هذه المواقع بدور الوسيط بين المستفتي والمفتي، ويتم عرض المسائل على المفتين المتواجدين بتلك المواقع للقيام بالفتوى.

٢- المراسلات الكتابية المباشرة عبر الإنترنت، مثل: الدردشة والشات.

٣- الاتصال الإلكتروني المباشر، مثل: الماسنجر، وسكاي بي.

٤- غرفة البالتوك "غرف المحادثة".

٥- الاستفتاء عبر البريد الإلكتروني.

٦- الهاتف[١].

---

(١) يراجع: بحث النوازل الأصولية للدكتور/ أحمد الضويحي ص٧٥-٨٠.

المطلب السادس

أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى في العصر الحديث

"الذكاء الاصطناعي هو أحد فروع علم الحاسوب، وإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحالي، ومعناه أن يقوم الحاسب بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، ويمكن تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي -الذي يشار له بالاختصار AI- بأنه قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية[١]".

- **من إيجابيات الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى:**

١- أن له ميزة "الترجمة والتعريب، فمن خلاله يمكن ترجمة الفتاوى والأحكام الشرعية من اللغات المختلفة إلى لغة المستخدم، وبذلك يتيح فهمًا أوسع وأعم للمعلومات الشرعية، وتوفير الإرشادات الدينية بلغات مختلفة[٢]".

ولا شك أن الذكاء الاصطناعي قد ترك أثرًا كبيرًا على كافة المجالات الخدمية، وترك في نفس الوقت أثرًا سلبيًّا، "وقد أشار إلى ذلك المؤشِّر العالمي للفتوى التابع لدار الإفتاء المصرية؛ حيث كشف أن ٤٠% من تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تحمل تأثيرات إيجابية على الوضع الديني والإفتائي مستقبلًا، وتتمثل في تحسين الأداء والعملية الإنتاجية الإفتائية بتوفير كم كبير من المعلومات والآراء والفتاوى في مختلف المجالات، في أقل وقت ممكن، مقابل ٦٠% للتأثيرات السلبية المحتملة، التي يتمثل أهمها في طريقة استقاء المعلومات من الذكاء الاصطناعي[٣]".

---

(١) أساليب الذكاء الاصطناعي، أحمد هاني حماد، ص١.

(٢) تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، مريم شوقي عبد الرحمن، ص ٥ بتصرف

(٣) ينظر: الفتوى والتحديات المعاصرة الذكاء الاصطناعي، مقالة للأستاذ الدكتور شوقي علام "مفتي جمهورية مصر العربية"، مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم هـ، ص٤٩ .

٢- القدرة على تصنيف وترتيب الفتاوى والأحكام الشرعية وفقًا للمواضيع والفقهاء والمراجع، وبذلك يمكن للباحثين عن فتاوى محددة أو أحكام شرعية أن يجدوا المعلومات بسهولة ويسر، ويتصفحوا المراجع المعتبرة بشكل فعال، والتواصل المباشر مع المراجع الدينية والعلماء المعتبرين، سواء عبر منصات الدردشة أو الروبوتات الذكية، وبذلك يمكن للأفراد طرح أسئلتهم والحصول على الإجابات بشكل مباشر وفوري.

٣- تمكين الفتوى من زيادة الوصول والانتشار؛ لأنه يمكّن الأفراد من الوصول إلى مصادر كثيرة للفتاوى بسهولة، سواء عبر مواقع الإنترنت أو التطبيقات المتاحة، ويتيح لهم تصفح وتنقيب البيانات بشكل فعال، مما يجعل الفتاوى والمعلومات الدينية متاحة للجميع بشكل أوسع وأسرع.

٤- يتيح للمسلم التحقق من صحة المعلومات، حيث يواجه الأفراد في عصر التكنولوجيا الحديثة تحدي تحقق صحة المعلومات التي يتلقونها من مصادر مختلفة[(١)].

- **ومن أبرز سلبيات الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى:**

١- الذكاء الاصطناعي له بعض الآثار السلبية خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإصدار الفتوى والتعامل مع النصوص الشرعية، لقصوره عن الفهم البشري، حيث يعتبر فهم السياق والتفاصيل الدقيقة في الأسئلة الشرعية والتحليل العميق للنصوص الدينية من مهارات العلماء والمراجع الدينية المتميزة، ومثالها فتاوى الطلاق، فهي تحتاج إلى حوار مع الأطراف والوقوف على ملابسات الألفاظ التي تصدر، ومعرفة درجات الغضب، فقد يكون الطلاق متحققاً وتظهر نتائج البحث على الذكاء الاصطناعي عدم وقوعه.

٢- ومع استخدام الذكاء الاصطناعي، قد يتم التخلي عن الجانب البشري والتكفل بالأسئلة والإجابات بطريقة أوتوماتيكية، مما يؤدي إلى فقدان البعد الفكري

(١) يراجع: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى لعمر بن إبراهيم بن محمد المحيميد ص٩٢-٩٤.

والتأويلي الذي تميز به أهل العلم والاختصاص، خصوصاً الخلافات المالية، التي تحتاج الى سماع من الطرف الاخر، وإبداء الآراء التي يترتب عليها فتوى مختلفة تماماً عن التي تظهر عبر هذا الذكاء الاصطناعي.

٣- هناك بعض المواقع المدعومة والمشبوهة في استصدار الفتوى تخالف ما عليه إجماع المذاهب، والذكاء الاصطناعي غير قادر على معرفة الفتاوى الشاذة أو التي تكون مرجوحة في المذهب، مما يترتب على هذا فوضى في الفتوى، حيث يتطلب تقديم الفتوى وتقديم الإرشاد الشرعي تجربة ومعرفة عميقة في العلوم الشرعية وفهم السياق الثقافي والاجتماعي للمستفتين، ويمكن أن ينقص الذكاء الاصطناعي هذا الجانب البشري والتجربة الشخصية، فلا يكون قادرًا على تطبيق الاعتبارات الشخصية التي تنطوي على التفاعل البشري المباشر.[١]

٤- هذا النوع من الذكاء لا يراعي القواعد الأصولية في الفتوى، فقد يخلط بين أصول المذاهب، فيترتب على هذا الخلط اضطراب في الفتوى؛ لأنه ليس له القدرة على الاستنباط ولا على الاجتهاد في حكم مسألة، كل ما هنالك أنه يقوم بجمع أصول المسألة من أكثر من مرجع، ويقوم بتكوين جواب للسؤال الذي طرح علية بغض النظر عن صحة الجواب وعدم الصحة من ناحية شرعية.."[٢]

وعلى الرغم من هذه الآثار المحتملة، فالذكاء الاصطناعي جهد بشري قام بتزويد هذا الذكاء بمعلومات حيث يجعل الدور البشري قاصراً على تزويد هذا الذكاء بالمراجع، وهو يقدم لمستعمله تصوراً عن موضوع معين، ولا يعتبر ما ينتج عنه بمثابه الحكم القطعي الذي يعذره عند الله تعالى، بل لا بد من الرجوع إلى أهل العلم للتحقق من معلومات هذا الذكاء، ويجب التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لنشر الفتوى الصحيحة أو غير الصحيحة، فينبغي الحذر في استعماله خصوصاً في الفتاوى؛ للحفاظ على البعد البشري والاعتبارات الثقافية والأخلاقية اللازمة لتقديم فتاوى شرعية شاملة ومتوازنة.

(١) يراجع: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى لعمر بن إبراهيم بن محمد المحيميد ص٩٥-٩٨

(٢) أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، الباحث الدكتور موسى الزعاترة، أضيف على موقع دائرة الإفتاء بتاريخ : ١٨-٠٦-٢٠٢٣

الخاتمة

لقد كان الهدف الذي انتصب له هذا البحث هو تسليط الضوء على فضاء الفتوى الإلكترونية التي تمثل تحديا كبيرا في شأن الخطاب الديني والدعوي حديثًا، وقد درست هذا الموضوع من خلال دراسة جملة من المسائل المتعلقة بالفتوى الإلكترونية من جهة الوقوف على مفهومها والفرق بينها وبين فتوى الذكاء الاصطناعي وبيان أبعادها ومقوماتها والمعوقات والتحديات التي تواجهها، وموقف الشريعة منها، ومن جهة أثرها على نشر الدعوة الإسلامية، ثم عرضت لاجتهادات بعض الدول العربية في آليات تطبيق الفتوى الإلكترونية وتعزيز وسائل استخدامها، وتناولت جانب الذكاء الاصطناعي وأثره في فضاء الفتوى، فدرست كل جزئية بتقرير ضرورة مراعاتها عند علماء أصول الفقه، ثم أتبعت ذلك بعرض بعض المقترحات والحلول الإلكترونية، التي تمكن المفتي من مراعاتها في مراكز الفتوى الإلكترونية.

أولا: النتائج:

ومن خلال تلك الدراسة قد خرج البحث بجملة من النتائج المهمة، أوجزها في النقاط الآتية:

- إن أمتنا الإسلامية بحاجة لتجديد الخطاب الإفتائي المعاصر؛ وذلك لمواجهة خطر الفكر المنحرف الهدام للمجتمع، وإرساء الفهم الصحيح للدين الحنيف بمنهجه المعتدل في إرساء قيم التسامح والسلام والمواطنة والتعايش المشترك.
- وإن "الفتوى الإلكترونية" المنضبطة الملتزمة بالمنهج الوسطي والفكر المعتدل، والمرجعية الموحدة، أضحت ضرورة من ضرورات العصر، التي ينبغي على أولي الأمر ورجال الدين في العالم الإسلامي تطويرها، والعناية بها أكثر وأكثر.
- من واجبات اليوم اللازمة للمفتي العمل على تطوير نفسه ليجيد التعامل مع الواقع المتغير حوله، و مراعاة أن يكون موسوعيًا يتصف بصفات علمية معينة تمكنه من التصدي للفتوى، خاصة في هذا الوقت الذي فرض فيه التطور في وسائل التواصل تنوعا في كافة المجالات.

التوصيات:

ومن التوصيات التي يوصي بها البحث:

- عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات العلمية لمعالجة موضوع الفتوى الإلكترونية والتحديات المواجهة لها.

- ضرورة التوسع في إعداد المحتويات الرقمية الدينية الوسطية ببعد تجديدي ينطلق من الأصول والثوابت، ويقرأ الواقع المعاصر.

- ضرورة تعيين متعاونين من كل قطر من الأقطار العربية في الجهات القائمة على مركز الفتوى الإلكترونية، بغرض مساعدة المفتين في معرفة أحوال المستفتين.

- ضرورة وجود خانة أيقونة على صفحة مركز الفتوى؛ تتيح للمفتي وللمتعاون رد الفتوى إلكترونيًّا إلى المستفتي، في حالة المزيد من الاستيضح.

- ضرورة العمل على تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في فضاء الفتوى؛ فرغم الإيجابيات التي تعود على الفتوى من الذكاء الاصطناعي فإن سلبياته تظل أكثر لأنه يفتقد لعنصر أساسي ومهم جدا في عملية الإفتاء؛ وهو وجود المفتي الذي يحقق التواصل البشري مع المستفتي مما يضمن خصوصية الفتوى ومراعاتاها لأحوال المستفتي الخاصة.

وأخيرًا، إن التقدم التكنولوجي سيظل يحمل بين طياته الخير والشر في أنٍ واحدٍ، والمؤمن كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلَّم: المؤمِن كَيِّس فَطِن حَذِر لذا فعليه دائمًا التمييز بين النافع والضار، فيستفيد من النافع ويرغب عن الضار، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، وطالما اعتنت مؤسسات الفتوى المنضبطة ببيان الأوجه النافعة ورغبت فيها والأوجه الضارة ومنعت عنها؛ فقامت الفتوى بذلك بدورها في مواجهة أحد أهم التحديات المعاصرة، وبذلك فإن المسؤولية المُلقَاة على عاتق مؤسسات الفتوى ورجالها كبيرة في ضرورة مسايرة العصر بمعطياته التي يعيشها الناس في التعامل مع هذه

التكنولوجيا الرقمية؛ خاصة في ظل هـذه التحديات صارت الحاجـة ملحة لاستخدام استراتيجيات جديدة لنشر الدين الوسطي، والفكر المستنير، وتقديم خطابات تواجه خطابات العنف والكراهية والتشدد والإرهاب؛ لذا كانت الحاجة ماسة إلى الفتوى الإلكترونية نظرا لما تتمتع به من سرعة الانتشار، وقوة التأثير في الواقع .

وإن عدم انضباط أمر الفتوى الإلكترونية وصدورها من غير المتخصصين ذوي الخبرة والدراية بالأحداث والأزمان ومـا يناسبها مـن فـتاوى في أحكام قابلة للاجتهاد، والجماعات المنحرفة والمتطرفة التي تحكمها الأهواء والنزعات السياسية؛ يؤدي إلى تكدير الصفو والسلم المجتمعي، وزعزعة استقرار الأوطان، والعبث باقتصاديات الدول، وإحداث الفتن الطائفية بين أبناء الوطن الواحد.

وختامًا أسأل الله أن أكون قد وُفِّقت في هذه الدراسة وأن ينفع الله بما فيها؛ وإن قَصَّرت فذا ضعفٌ ساقه العَجْز إليَّ، وإن قاربتُ فذلك من فضل الله عليَّ، يؤتيه مَنْ يشاء واللهُ ذو الفَضْلِ العظيم.

قائمة المصادر والمراجع

١- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين.

٢- أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، الباحث الدكتور موسى الزعاترة، أضيف على موقع دائرة الإفتاء بتاريخ: ١٨-٠٦-٢٠٢٣.

٣- أحكام الإفتاء والاستفتاء للأستاذ الدكتور/ عبد الحميد ميهوب.

٤- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي.

٥- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ت. نحو ٧٧٠هـ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دراسة وتحقيق :يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.

٦- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي.

٧- أساليب الذكاء الاصطناعي، أحمد هاني حماد.

٨- أسنى المطالب في شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري.

٩- الأشباه والنظائر لابن السبكي.

١٠- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للسلمي.

١١- أصول الفقه، لابن مفلح.

١٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين.

١٣- بحث النوازل الأصولية للدكتور/ أحمد الضويحي.

١٤- بحث النوازل الفقهية للدكتور أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الضويحي.

١٥- بوابة الأزهر الإلكترونية، مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية.

١٦- البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف.

١٧- تاج العروس ج٣٩.

١٨- تحقيق المناط الخاص في الفتوى، د. نذير أوهاب، بحث منشور في أعمال الملتقى الدولي صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي في الجزائر، ١٤٤١هـ.

١٩- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، مريم شوقي عبد الرحمن.

٢٠- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للعيني

٢١- مسند الإمام أحمد.

٢٢- الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى لعمر بن إبراهيم بن محمد المحيميد.

٢٣- سلاح ذو حدين.. الفتوى الدينية الإلكترونية، مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم ١٤٤٥هـ، ص١٦.

٢٤- السند عبدالرحمن بن عبدالله، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، دار الوراق، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٥- سورة الحج.

٢٦- شرح الكوكب المنير، للفتوحي.

٢٧- صفة الفتوى، لابن حمدان.

٢٨- صناعة الفتوى المعاصرة، قراءة هادئة لقطب مصطفى سانو.

٢٩- عبد الرازق عبد الله صالح بن غالب الكدني، التيسير في الفتوى أسبابه وضوابطه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٣٠- فتاوى الإمام الشاطبي.

٣١- الفتوى والتحديات المعاصرة الذكاء الاصطناعي، مقالة للأستاذ الدكتور شوقي علام "مفتي جمهورية مصر العربية"، مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم هـ، ص٤٩.

٣٢- الفتوى والتحديات المعاصرة .. الفضاء الإلكتروني، د. إبراهيم نجم مستشار

مفتي مصر، الأمين العام لدور وهيئات الإفتاء في العالم، منشور في مجلة جسور نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم - العدد ٥٠ المحرم ١٤٤٥هـ، ص٣٩.

٣٣- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي.

٣٤- كشاف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، نسخة إلكترونية.

٣٥- لسان العرب ج١٥.

٣٦- مجموع الفتاوى لابن تيمية.

٣٧- المجموع شرح المهذب للنووي.

٣٨- المحكم والمحيط الأعظم ج٩.

٣٩- المصباح المنير ج٢.

٤٠- المغرب في ترتيب المعرب ج٢.

٤١- منتهى الإرادات للبهوتي.

٤٢- الموافقات للشاطبي.

٤٣- المواقع الإلكترونية العربية للفتوى والإرشاد: دراسة تحليلية مقارنة لمعماريتها ومحتواها المعلوماتي للدكتور هبة فتحي دنيا.

٤٤- النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣.

Bibliography

١. Ibn Qayyim Al-Jawzīyah, I'lām Al-Muwaqqi'īn 'an Rabb Al-'ālamīn.

٢. Athar Al-Dhakā' Alāṣṭnā'y Fī Ṣiyāghat Al-Fatwá, Dr. Mūsa Al-Za'ātirah, Added to the Fatwa Department website on: ٠٦-١٨-٢٠٢٣.

٣. Aḥkām Al-Iftā’ Wālāstftā’ By Professor Dr. Abdel Hamid Mihoub.

٤. Al-Iḥkām Fī Tamyīz Al-Fatāwá ʻan Al-Aḥkām, by Al-Qarāfī.

٥. Aḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʻalī Al-Fayyūmī d. around ٧٧٠ AH, Al-Miṣbāḥ Al-Munīr Fī Gharīb Al-Sharḥ Al-Kabīr, Study and Investigation : Yūsuf Al-Shaykh Muḥammad, Al-Maktabah Al-ʻAṣrīyah, Cairo, N. E, N. D.

٦. Ādāb Al-Fatwá Wa-Al-Muftī Wa-Al-Mustaftī.

٧. Asālīb Al-Dhakā’ Alāṣṭnā‘y, Aḥmad Hānī Ḥammād.

٨. Asná Al-Maṭālib Fī Sharḥ Rawḍ Al-Ṭālib by Zakarīyā Al-Anṣārī.

٩. Al-Ashbāh Wa-Al-Naẓā’ir by Ibn Al-Subkī.

١٠. Uṣūl Al-Fiqh Alladhī Lā Yasaʻ Al-Faqīh Jahlah by Al-Sullamy.

١١. Uṣūl Al-Fiqh, by Ibn Mufliḥ.

١٢. Iʻlām Al-Muwaqqiʻīn ʻan Rabb Al-ʻālamīn.

١٣. Paper on Al-Nawāzil Al-Uṣūlīyah By Dr. Ahmed Al-Duwaihi.

١٤. Paper on Al-Nawāzil Al-Fiqhīyah By Dr. Ahmed bin Abdullah bin Muhammad bin Muhammad Al-Duwaihi.

١٥. Al-Azhar Electronic Portal, Al-Azhar International Center for

Electronic Fatwa.

١٦. The electronic portal of the General Authority for Islamic Affairs and Endowments.

١٧. Tāj Al-ʻarūs vol. ٣٩.

١٨. Taḥqīq Almnāṭ Al-Khāṣṣ Fī Al-Fatwá, Dr.. Nazir Ohab, research published in the proceedings of the International Forum on Fatwa Industry in Light of Contemporary Challenges, at the Institute of Islamic Sciences at the University of the Valley in Algeria, ١٤٤١ AH.

١٩. Taṭbīqāt Al-Dhakāʾ Alāṣṭnāʻy Fī Al-Taʻlīm, Maryam Shawqi Abdel Rahman.

٢٠. ʻUmdah Al-Qāriʾ Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī by Al-ʻAinī.

٢١. Al-Musnad by Imam Aḥmad.

٢٢. Al-Dhakāʾ Alāṣṭnāʻy Wa-Atharuhu Fī Ṣināʻat Al-Fatwá By Omar bin Ibrahim bin Muhammad Al-Muhaimid.

٢٣. Silāḥ Dhū Ḥaddayn .. Al-Fatwá Al-Dīnīyah Al-Iliktrūnīyah, Jusoor Magazine a monthly publication issued by the General Secretariat of Fatwa Boards and Institutions in the World - Issue No. ٥٠ Muharram ١٤٤٥ AH, p. ١٦..

٢٤. Al-Sanad ʻAbd-Al-Raḥmān Ibn Abdillāh, Al-Aḥkām Al-Fiqhīyah Llt'āmlāt Al-Iliktrūnīyah, Dār al-Warrāq, Beirut, ١st edition, ١٤٢٤ AH-٢٠٠٤ AD.

٢٥. Sūrat Al-Ḥajj.

٢٦. Sharḥ Al-Kawkab Al-Munīr, by Al-Futūḥī.

٢٧. Ṣifat Al-Fatwá, by Ibn Ḥamdān.

٢٨. Ṣinā'at Al-Fatwá Al-Mu'āṣirah, Qirā'ah Hādi'ah by Quṭb Muṣṭafá Sānū.

٢٩. 'Abd Al-Rāziq 'abd Allāh Ṣāliḥ Ibn Ghālib Alkindī, Al-Taysīr Fī Al-Fatwá Asbābuhu Wa-Ḍawābiṭuhu, Al-Resala Foundation, Beirut, ١st edition, ١٤٢٩ AH ٢٠٠٨ AD.

٣٠. Fatāwá Al-Imām Al-Shāṭibī.

٣١. Al-Fatwá Wa-Al-Taḥaddiyāt Al-Mu'āṣirah AI, An article by Professor Dr. Shawqi Allam, "Mufti of the Arab Republic of Egypt", Jusoor Magazine a monthly publication issued by the General Secretariat for the Roles and Fatwa Bodies in the World - Issue ٥٠ Muharram AH, p. ٤٩.

٣٢. Al-Fatwá Wa-Al-Taḥaddiyāt Al-Mu'āṣirah .. Dr.. Ibrahim Najm Adviser to the Mufti of Egypt, Secretary General of Fatwa Councils and Councils in the World, published in Jusoor magazine a monthly publication issued by the General Secretariat of Fatwa Councils and Councils in the World - Issue No. ٥٠, Muharram ١٤٤٥ AH, p. ٣٩.

٣٣. Al-Faqīh Wālmtfqh By Al-Khaṭīb Al-Baghdādī.

٣٤. Kashshāf Al-Qinā' 'an Matn Al-Iqnā', Al-Buhūtī, E-copy.

٣٥. Lisān Al-' ARAB vol.١٥.

٣٦. Majmū' Al-Fatāwá By Ibn Taymīyah.

٣٧. Al-Majmū‘ Sharḥ Al-Muhadhdhab by An-Nawawī.

٣٨. Al-Muḥkam Wa-Al-Muḥīṭ Al-A‘ẓam vol.٩.

٣٩. Al-Miṣbāḥ Al-Munīr vol.٢.

٤٠. Al-Maghrib Fī Tartīb Al-Mu‘arrab vol.٢.

٤١. Muntahá Al-Irādāt by Al-Buhūtī.

٤٢. Al-Muwāfaqāt by Al-Buhūtī.

٤٣. Al-Mawāqi‘ Al-Iliktrūnīyah Al-‘Arabīyah Lil-Fatwá Wa-Al-Irshād : Dirāsah Taḥlīlīyah Muqāranah Lm‘mārythā Wa-Muḥtawāhā Al-Ma‘lūmātī By Dr Hibat Fathī Dunyā.

٤٤. Al-Nihāyah Fī Gharīb Al-Ḥadīth Wa-Al-Athar vol. ٣.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:.....١٢٩٩
مقدّمة.....١٣٠٢
أهمية الدراسة:.....١٣٠٣
حدود الموضوع وضوابطه:.....١٣٠٤
منهجية البحث:.....١٣٠٤
المطلب الأول: مفهوم الفتوى الإلكترونية.....١٣٠٦
١- الفتوى لغة واصطلاحًا:.....١٣٠٦
٢- موقف الشرع من الفتوى الإلكترونية:.....١٣٠٨
٣- مقومات الفتوى الإلكترونية:.....١٣١١
المطلب الثاني: إيجابيات الفتوى الإلكترونية وسلبياتها.....١٣١٤
١- إيجابيات الفتوى الإلكترونية:.....١٣١٤
٢- سلبيات الفتوى الإلكترونية:.....١٣١٦
المطلب الثالث: أهمية الفتوى الإلكترونية في نشر الدعوة الإسلامية.....١٣١٨
المطلب الرابع: تحديات الفتوى الإلكترونية.....١٣٢٤
١- التعامل مع الاختلاف المذهبي:.....١٣٢٤
٢- التنوع في عادات الشعوب وأعرافهم ولهجاتهم:.....١٣٢٤
المطلب الخامس: وسائل تعزيز الفتوى الإلكترونية وآليات تطبيقها.....١٣٢٧
١- وسائل التعزيز:.....١٣٢٧
- وسائل تخص جيل المفتين:.....١٣٢٧
- وسائل تخص البنية التحتية الإلكترونية:.....١٣٢٨
٢- آليات التطبيق:.....١٣٢٩
- مواكبة المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء لفتوى الإلكترونية: ١٣٢٩
- مواكبة مواقع العلماء الشخصية للفتوى الإلكترونية:.....١٣٢٩
- المواقع الإلكترونية المختصة بالفتوى الإلكترونية.....١٣٣٠
المطلب السادس: أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى في العصر الحديث.....١٣٣٢
- من إيجابيات الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى:.....١٣٣٢

- ومن أبرز سلبيات الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى:..... ١٣٣٣
الخاتمة.....١٣٣٥
أولا: النتائج:.....١٣٣٥
التوصيات:..... ١٣٣٦
قائمة المصادر والمراجع..... ١٣٣٨
فهرس الموضوعات.....١٣٤٥